أسوشيتد برس: الإمارات العربية المتحدة تعترف بالمحاكمة الجماعية لسجناء اعتقلتهم خلال كوب 28

اهتمت وكالة أسوشيتد برس بالمحاكمة الجماعية التي أعلنت عنها دولة الإمارات لعشرات السجناء الذين اعتقلتهم وتحدثت عنهم مجموعة حقوقية خلال مؤتمر المناخ كوب28.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الإمارات العربية المتحدة أقرت يوم السبت بأنها تجري محاكمة جماعية لـ 84 سجينًا سبق أن أبلغ عنهم المعارضون أثناء استضافتها محادثات المناخ كوب 28 الشهر الماضي.

ومن المحتمل أن تشمل المحاكمة ناشطًا بارزًا أشادت به جماعة حقوقية في الخارج.

ونقلت وكالة أنباء وام الحكومية عن المدعي العام في البلاد حمد الشامسي قوله إن 84 متهما يواجهون اتهامات بـ «إنشاء تنظيم سري أخر لغرض ارتكاب أعمال عنف وإرهاب على أراضي الدولة».

ولم يذكر البيان أسماء المشتبه بهم، رغم أنه وصف «معظم» المحتجزين بأنهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، وهي جماعة إسلامية عربية مستهدفة منذ فترة طويلة في الإمارات الاستبدادية باعتبارها تهديداً لحكمها الوراثي.

وقال الشامسي إن النيابة عينت محامين لجميع المتهمين، وبعد ما يقرب من ستة أشهر من البحث، أحالت النيابة المتهمين إلى المحاكمة. وقال البيان إن المحاكمة ما زالت مستمرة.

في ديسمبر، جرى الإبلاغ عن المحاكمة للمرة الأولى من خلال مركز الإمارات للدفاع عن المعتقلين، وهي مجموعة يديرها إماراتي يُدعى حمد الشامسي — يعيش في المنفى في اسطنبول بعد أن أدرجته الإمارات في قائمة الإرهاب. وقالت تلك المجموعة إن 87 متهمًا يواجهون المحاكمة. ولم يتسن على الفور التوفيق فيما يتعلق بالتباين في أعداد المتهمين التي أبلغت عنها الإمارات وتلك التي تحدثت عنها المجموعة الحقوقية.

ومن بين المتهمين المحتملين في القضية أحمد منصور، الحائز على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015. وأثار منصور غضب السلطات في الإمارات مرارًا من خلال الدعوة إلى حرية الصحافة والحريات الديمقراطية في هذا الاتحاد المكون من سبع إمارات.

استُهدف منصور ببرامج تجسس إسرائيلية على جهازه أي فون في عام 2016 على الأرجح من الحكومة الإماراتية قبل اعتقاله عام 2017 والحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات بسبب نشاطه.

خلال كوب 28، نظمت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش مظاهرة عرضتا فيها وجه منصور في المنطقة الزرقاء التي تديرها الأمم المتحدة في القمة في احتجاج راقبه المسؤولون الإماراتيون عن كثب.

وأضافت الوكالة أن هناك شخص آخر من المحتمل أن يكون متهمًا وهو الناشط ناصر بن غيث، الأكاديمي المحتجز منذ أغسطس 2015 بسبب تغريداته. وكان من بين عشرات الأشخاص الذين حكم عليهم في أعقاب حملة قمع واسعة النطاق في الإمارات في أعقاب احتجاجات الربيع العربي 2011. وشهدت تلك المظاهرات صعود الإسلاميين إلى السلطة في عديد من دول الشرق الأوسط، على الرغم من أن دول الخليج العربية لم تشهد أي إطاحة شعبية بحكوماتها.

وفي حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي ليبرالية اجتماعيًا في كثير من النواحي مقارنة بجيرانها في الشرق الأوسط، إلا أن لديها قوانين صارمة تحكم التعبير وتحظر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية. وشوهد ذلك في كوب 28، حيث لم تكن هناك أي من الاحتجاجات المألوفة خارج المكان حيث كان النشطاء قلقين بشأن شبكة كاميرات المراقبة الواسعة في البلاد.